بين الحين والآخر».

وفي السياق ذاته، كان فيكتور شمطوف، احد ركني الصيغة المعروفة باسم «صيغة ياريف - شمطوف» التي تحدثت في بداية السبعينات عن الاستعداد للحوار مع م.ت.ف. في ظروف معينة، اكثر تفاؤلاً، حين كتب: «ان لهذا الامر علاقة بالشؤون الداخلية والصراعات داخل م.ت.ف. غير انه اظهر ضعف عرفات الذي فقد القدرة على الاستمرار على الخط المؤدي الى التفاهم مع الملك حسين ومع الدول العربية المعتدلة بزعامة مصر... ولكن في الامكان الاعتقاد بأن التطورات الاخيرة التي حدثت في موقف م.ت.ف. ليست نهاية المطاف... ومن المتوقع ان نسمع، لاحقاً، تصريحات لعرفات بروحية مختلفة، في حال تغيير الظروف» (**المصدر نفسه** ، ٢٢/٤/١٩٨٧).

مسؤولية «التطرف»

في اطار البحث عن اسباب ومسببات ما وُصف بأنه تطرف في الموقف الفلسطيني غداة انعقاد المجلس، اضافة الى الاسباب الموضوعية الفلسطينية، حمَّل فيكتور شمطوف الحكومة الاسرائيلية قسطاً وافراً من المسؤولية. كتب: «لو ان الحكومة الاسرائيلية وافقت على تشكيل وفد اردني - فلسطيني لمباحثات السلام، يكون الطرف الفلسطيني فيه معتمداً من قبل م.ت.ف. لما قام عرفات بالغاء اتفاق عمان... وانني لعلى ثقة بأنه في حدوث مثل هذه الموافقة، فان تغييراً مفاجئاً سوف يطرأ على موقف م.ت.ف. وعرفات» (**المصدر نفسه**). واوضح شمطوف مسؤولية الحكومة الاسرائيلية: «ان مسؤولية حكومة اسرائيل كبيرة جداً، فمنذ الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في عمان، قبل ثلاث سنوات، والتي اقترح فيها حسين اجراء مفاوضات مع اسرائيل وفق مبدأ ' السلام مقابل الارض ' ، والذي وافق عليه عرفات، لم يرد من القدس اي رد ايجابي لملاقاة هذا الموقف... وكلنا يعلم ان بيرس وشامير وصفا، في حينه، اقتراح الملك وموافقة عرفات عليه، بأنه مناورة عادية. واذا اضفنا الى ذلك الشلل السياسي في موقف حكومة الوحدة القومية في اسرائيل ازاء فكرة عقد مؤتمر دولي، كبداية للمفاوضات المباشرة، لاتضحت لنا، جلياً، اسباب تغليب عرفات، في هذه المرحلة، مسألة اعادة توحيد م.ت.ف. وانتظار التطورات المستقبلية، من خلال موقف متصلب» (**المصدر نفسه**).

شارك شمطوف في الرأي اوري افنيري، حين قال: «يلاحظ المتتبع لمجريات الامور ازدياد ظاهرة التطرف في الموقف الفلسطيني. غير ان هذا التطرف جاء كرد طبيعي على فشل عرفات، هو ورفاقه، في التوصل الى مفاوضات سياسية، نتيجة لموقف حكومة اسرائيل الازلي ضد امكانية الاعتراف والتعاون مع م.ت.ف. في اطار المسار السياسي. وهذا الموقف الاسرائيلي هو الذي وضع عرفات في الزاوية، ودفعه نحو اعادة توحيد م.ت.ف. والخروج بقرارات متطرفة من دورة المجلس» (**المصدر نفسه** ، ٢٣/٤/١٩٨٧). واضاف افنيري ان مسؤولية التطرف في الموقف الفلسطيني تقع على عاتق ثلاث جهات: «(أ) تهرب شمعون بيرس الدائم من مواجهة المشكلة الفلسطينية، وعدم استعداده للقيام بتثقيف الرأي العام الاسرائيلي ازاء ضرورة مشاركة م.ت.ف. في المفاوضات السياسية؛ (ب) موقف الملك حسين الذي الغى، عملياً، اتفاق عمان، باعلانه عن ايقاف التنسيق السياسي مع م.ت.ف. قبل عام؛ (ج) الولايات المتحدة الاميركية التي سعت، منذ البداية، نحو عرقلة اي جهد يبذل من اجل احلال سلام حقيقي في المنطقة، برفضها القاطع للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره» (**المصدر نفسه**).

لا سلام دون م.ت.ف.

اجمعت الاراء والتعليقات الاسرائيلية كافة، خلافاً لرأي المسؤولين الاسرائيليين، على انه لا سلام في الشرق الاوسط دون موافقة م.ت.ف. وفي هذا السياق، قال افنيري ان الاحداث اثبتت، مجدداً، للمرة المائة بعد الالف، ان ليس في الامكان تصفية م.ت.ف. فطالما يوجد شعب فلسطيني، توجد م.ت.ف. لقد حاولوا، في البعيد والقريب، تصفية م.ت.ف. عبر شتى الوسائل، واليوم نراها عادت قوية كما كانت في السابق، وهذا برهان مؤكد على انه دون م.ت.ف. ليس هناك مسار سلام ولا مفاوضات سلام، وبالتأكيد لن يكون سلام (**المصدر نفسه** ، ٢٢/٤/١٩٨٧). وشاركه في هذا الرأي جدعون سامط، حين كتب: «لن تقوم قائمة لأي تسوية